تقرير راصد حول مناقشات النواب لمشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021 من منظور النوع الاجتماعي

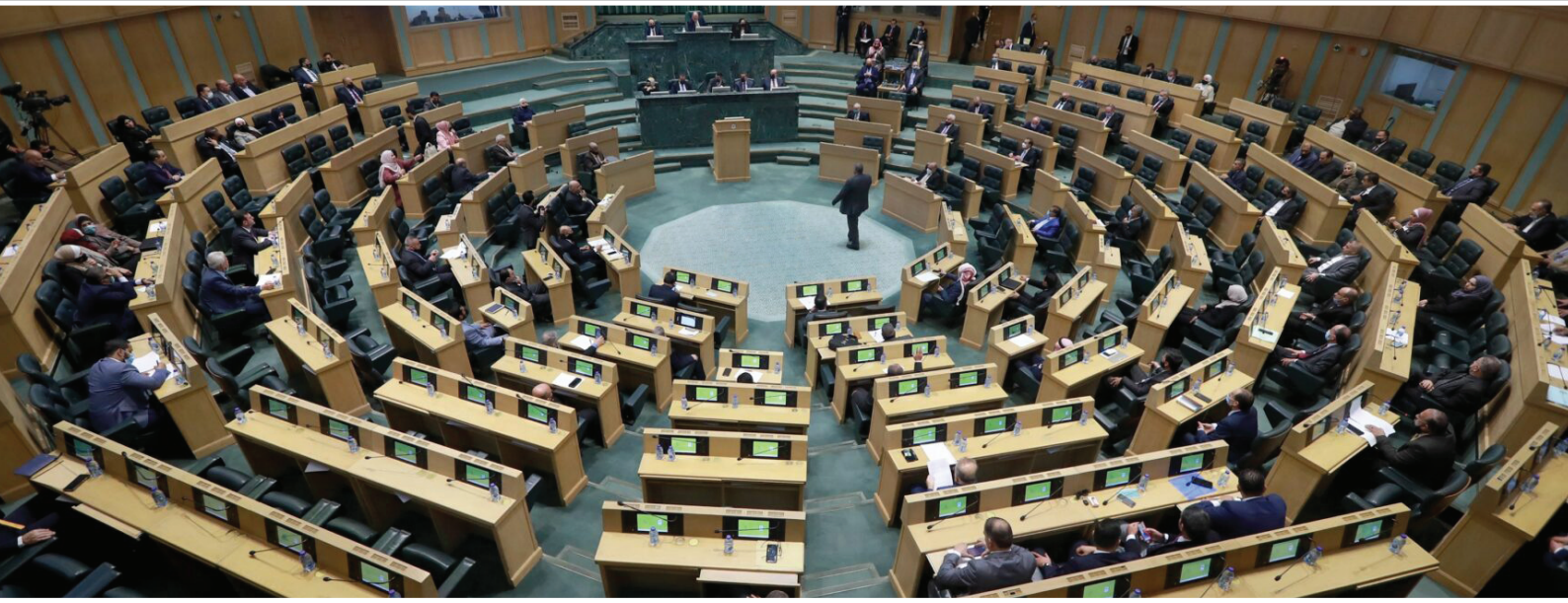

يصدر عن
مركز الحياة – راصد

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تقرير راصد حول
مناقشات النواب لمشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021 من منظور النوع الاجتماعي

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

آذار /مارس 2021

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة – راصد

عمرو النوايسة

مدير برنامج راصد

عدي بريك

عبدالله عبدالرحمن

كمال قاسم

تصميم وإخراج فني

تم تطوير هذه الدراسة بدعم من الشعب الأمريكي من خلال منحة مقدمة لمركز الحياة – راصد من برنامج USAID تكامل المنفذ من IREX والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ويعتبر هذا المحتوى من مركز الحياة – راصد ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أو آراء الحكومة الأمريكية.

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تنويه: جميع الصور الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة – راصد

المحتويات

المقدمة ٧

أهمية التقرير ٨

التحديات ٨

المنهجية ٩

النتائج ١١

التوصيات ١٤

الباب الأول التسلسل الزمني لإقرار مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنة الوحدات الحكومية ١٦

الباب الثاني: أداء اللجنة المالية خلال مناقشات مشروعي القانون ١٧

الباب الثالث: أداء البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات المشروعين تحت قبة البرلمان ٤٢

المقدمة

احالت الحكومة مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية إلى البرلمان في 2020/11/30 وبدوره قرر مجلس النواب احالة مشروعي القانونين إلى اللجنة المالية بتاريخ 2021/1/17، حيث بدأت اللجنة المالية بدراسة الموازنة في تاريخ 18 / 1 /2021 وانهت النقاشات في تاريخ 2/7 /2021. يذكر للجنة المالية أنها قامت بتخفيض اجمالي الانفاق العام في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية بنحو (147) مليون دينار، علماً بأن البرلمان أقرَّ قانون الموازنة العامة والوحدات الحكومية 2021 بتاريخ 2021/2/21 وبنسبة 56%.

عمل «راصد» على مراقبة أداء اللجنة المالية ولأول مرة من منظور النوع الاجتماعي عبر منهجية عمل متخصصة للرقابة على أداء اللجنة المالية في البرلمان التاسع عشر، حيث تم اعتماد فريق من المراقبين المدربين على مراقبة الأداء البرلماني والممارسات الفضلى للنوع الاجتماعي، باستخدام منهجية خاصة لمراقبة اداء البرلمانيين والبرلمانيات أثناء مناقشات اللجنة المالية وكذلك خلال المناقشات العامة تحت القبة من خلال مدى حساسية مداخلات البرلمانيين والبرلمانيات لقضايا النوع الاجتماعي.

تضمن التقرير مراقبة اداء اللجنة المالية من منظور النوع الاجتماعي، حيث تناول مراقبة أداء ورصد نصوص مداخلات البرلمانيين والبرلمانيات ومدى مراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي، ويقدم التقرير تحليلاً كمياً ونوعياً للمداخلات التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال اجتماعات اللجنة المالية، وكذلك المداخلات التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات تحت قبة البرلمان خلال مناقشات مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.

أهمية التقرير

تأتي أهمية التقرير من أهمية موضوع الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية، وما تتضمنه من مراعاة لقيم العدالة الاجتماعية في عملية توزيع النظام السياسي للموارد، باللإضافة إلى انه يسهم في تشكيل رؤية واستراتيجية لترسيخ الجهود الرامية في إدراج النوع الاجتماعي والنهوض بالمساواة في عملية التشريع والرقابة البرلمانية، ولأن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي تتيح لاي بلد الاستفادة من كافة موارده البشرية.

وتتمحور أهمية التقرير بأنه يشكل نقلة نوعية في عملية تعزيز أدوات الرقابة على البرلمان من منظور النوع الاجتماعي، ولأول مرة يراقب اداء اللجنة المالية من حيث مراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي؛ كان لابد من تطوير منهجية متخصصة للرقابة على اللجنة المالية وأدائها.

وتظهر أهمية التقرير في أنه يساهم في تفعيل ممارسة مجلس النواب أدواره الرقابية والتشريعية والتمثيلية، وتمكين القواعد الانتخابية من بناء تقييمات موضوعية وعلمية حول أداء ممثليهم، مما سينعكس إيجاباً على سلوكهم التصويتي مستقبلاً.

التحديات

1. ضعف تقبل البرلمان لفكرة مراقبة اجتماعات اللجان الدائمة، ومثال على ذلك» إغلاق عدد من اجتماعات اللجان أمام المراقبين المحليين ووسائل الإعلام» خصوصاً بداية اجتماعات اللجنة المالية لمناقشة مشروعي قانوني الموازنة العامة وموزانات الوحدات الحكومية.
2. ضعف مستوى الوعي لدى البرلمانيين والبرلمانيات تجاه قضايا النوع الاجتماعي.
3. عدم قدرة أعضاء اللجنة المالية على تحليل وقراءة القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي الواردة في الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية.
4. عدم المعرفة والتمييز بين المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي ماتزال تشكل تحدياً امام البرلمانيين والبرلمانيات.

المنهجية

عمل فريق «راصد» في إعداد هذا التقرير على مؤشرات كمية ونوعية تخص النوع الاجتماعي، في ضوء الخبرات المتراكمة للفريق في إعداد التقارير الرقابية، حيث اتخذ فريق العمل مجموعة من الخطوات في إعداد هذا التقرير تمثلت بحضور كافة اجتماعات اللجنة المالية المتاحة والعمل على جمع المعلومات التي وثقها الباحثون ورصدها من اجتماعات اللجنة وتفريغها على نماذج أُعدت خصيصاً لهذه الغاية من خلال متابعتهم للجلسات البرلمانية وتسجيل مداخلات النواب من أعضاء اللجنة المالية والنواب من خارج اللجنة ثم امتد عمل فريق «راصد» الى مراقبة وتحليل خطابات النواب ومشاركاتهم ومناقشاتهم لمشروع الموازنة العامة والوحدات الإدارية داخل قبة البرلمان.

وقام الفريق بتتبع مداخلات البرلمانيين والبرلمانيات (أعضاء اللجنة المالية أو خارج أعضاء اللجنة المالية) خلال اجتماعات اللجنة حسب أنواع المداخلات، ووفقا لتعريف «راصد» فإن هناك أربعة تصنيفات للمداخلات جاءت على النحو التالي:

- **المداخلة الكمية**: هي المداخلات التي يقدمها البرلماني او البرلمانية خلال اجتماع اللجنة، ولا يتم الثناء عليها ولا يدور عليها أي نقاش ولا تحتوي على أي مقترح لتعديل او توصية برلمانية بالتعديل.
- **المداخلة النوعية**: هي المداخلات التي يقدمها البرلماني او برلمانية خلال اجتماع اللجنة ويتم الثناء عليها من أكثر من عضوين وتحتوي على مقترح او توصية ويتم التصويت عليها ولا يشترط نجاح التصويت.
- **المداخلة المفصلية**: هي المداخلات التي يقدمها البرلماني او برلمانية خلال اجتماع اللجنة ويتم الثناء عليها من أكثر من عضوين وتحتوي على مقترح او توصية ويتم التصويت عليها وتصبح توصية.
- **المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي**: هي المداخلات التي يقدمها البرلماني او البرلمانية خلال اجتماع اللجنة وتكون هذه المداخلة مراعية للنوع الاجتماعي ومثال على ذلك: المدخلات التي تخص الجنس والشباب والمرأة والغارمات وأبناء الأردنيات وغيرها.

وبحسب تعريف «راصد» هناك نوعين من المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي وهي كما يلي:

- **النوع الأول**: حساسة (داعمة) للنوع الاجتماعي: وهي المداخلات التي يطرح فيها البرلماني او البرلمانية قضية نوع اجتماعي ويقدم حلولا أو توصيات لهذه القضية.
- **النوع الثاني**: مراعية - حساسة (غير داعمة) للنوع الاجتماعي: وهي المداخلة التي يتطرق فيها البرلماني او البرلمانية لقضية نوع اجتماعي خلال حديثه ولا يقدم فيها حلولا أو توصيات.

ويغطي هذا التقرير نشاطات أعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب التاسع عشر خلال مناقشات مشروعي قانوني الموازنةِ العامةِ وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، ما بين 2021/1/18 ولغاية 2021/2/7 من حيث عدد الاجتماعات والجهات التي اجتمعت معها اللجنة المالية من الوزارات والدوائر والهيئات والوحدات الحكومية

والتي وصل عددها الى 104 جهة، بالإضافة الى ذلك يغطي التقرير مناقشات البرلمانيين والبرلمانيات لمشروعي القانونين تحت القبة انتهاءً بالتصويت عليها واقرارها.

وانطلاقاً من السعي إلى تعزيز أدوات الرقابة على البرلمان من منظور النوع الاجتماعي وكذلك نظرا لأهمية دور اللجان الدائمة في البرلمان وما لها من أهمية، عمل فريق «راصد» على تطوير منهجية متخصصة للرقابة على اللجان الدائمة ومنها اللجنة المالية، خلال الإجتماعات التي تعقدها اللجنة حيث تم مراقبة أداء اللجنة المالية خلال الاجتماعات الخاصة بمناقشة مشروعي قانون الموازنة العامة لعام 2021 وكذلك مناقشة أداء البرلمانيين والبرلمانيات خلال المناقشات العامة تحت قبة البرلمان، علماً بأن التقرير تم إعداده بالتعاون مع برنامج USAID تكامل.

النتائج

أولاً: بينت عملية مراقبة أداء اللجنة المالية أنه تم عقد 48 اجتماعاً خلال الفترة الواقعة ما بين 2021/1/18 ولغاية 2021/2/7، تمّت مع عدد من الجهات والوزارات والهيئات المستقلة والوحدات الحكومية وصل عددهم إلى 104، وأظهرت النتائج أن اللجنة المالية اجتمعت 5 اجتماعات كان عدد الحاضرين فيها أقل من 50% من أعضاء اللجنة وهو ما يخالف النظام الداخلي لمجلس النواب.

ثانياً: أظهر التقرير أن مجموع المداخلات البرلمانية خلال اجتماعات اللجنة المالية بلغ (671) مداخلة منها (58) مداخلة مراعية للنوع الاجتماعي بنسبة 9% من مجموع المداخلات الكلية البرلمانيين والبرلمانيات من أعضاء اللجنة المالية ومن خارج أعضاء اللجنة، مما يظهر تدني واضح في مستوى حساسية المداخلات البرلمانية للنوع الاجتماعي.

ثالثاً: بلغت نسبة المداخلات (الحساسة / الداعمة) 88% بواقع 51 مداخلة ومثال ذلك مداخلة نصت على ضرورة (حل مشكلة النساء الغارمات مالياً) في حين بلغت نسبة المداخلات الحساسة/ غير الداعمة 12% بواقع 7 مداخلات ومثال ذلك مداخلة تقول (دور العمالة الوافدة في سوق العمل الاردني واثرها على الاقتصاد الاردني) .

رابعاً: توزعت المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي على النحو التالي حيث حلت في المرتبة الاولى المداخلات التي تخص قطاع الفقر بنسبة 28% من المداخلات الحساسة للنوع الاجتماعي وبواقع 16 مداخلة، تلتها المداخلات التي تخص قطاع العدالة الاجتماعية وبنسبة 19% وبواقع 11 مداخلة وتلتها المداخلات التي تخص قطاع البطالة بنسبة 16 % وبواقع 9 مداخلات ثم تلتها المداخلات التي تخص قطاع ذوي الإعاقة وبنسبة 10% بواقع 6 مداخلات، ثم تلتها المداخلات التي تخص قطاع المرأة وبنسبة 7% بواقع 4 مداخلات وبنفس المرتبة والنسبة حلت المداخلات التي تخص قطاع الأسرة وثم جاءت المداخلات الخاصة بقطاع الغارمات وبنسبة 5% بواقع 3 مداخلات وبنفس النسبة جاءت المداخلات التي تخص قطاع الأطفال وجاءت المداخلات التي تخص قطاع الشباب في المرتبة الاخيرة بنسبة 3% وبواقع مداخلتين فقط.

خامساً: تبين أن القضايا التي تم التركيز عليها من البرلمانيين الذكور هي المتعلقة بالفقر، العدالة الاجتماعية، البطالة، الأسرة، الغارمات، والاطفال.

سادساً: تبين أن القضايا التي تم التركيز عليها من البرلمانيات الإناث هي المتعلقة بالمرأة، الاطفال، الغارمات، والفقر.

سابعاً: وتبين أن أهم القضايا والمواضيع التي تم التركيز عليها بشكل عام هي الفقر والبطالة، قضايا المرأة، العدالة الاجتماعية، الغارمات، الاطفال وقضايا الاسرة.

ثامناً: لم تأخذ قضايا النوع الاجتماعي مساحة كبيرة خلال مناقشات اللجنة المالية للموازنة.

تاسعاً: كان البرلمانيين الذكور الأكثر تركيزاً على القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي بواقع 51 مداخلة وبنسبة 88% من مجموع المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي المقدمة خلال اجتماعات اللجنة المالية.

عاشراً: حلّت كتلة العدالة النيابية وفقاً للتقرير، اولاً بـ 20 مداخلة نيابية وبنسبة 34% تلتها كتلة المسيرة النيابية بواقع 14 مداخلة وبنسبة 24% ثم كتلة المستقبل النيابية بواقع 10 مداخلات وبنسبة17% وثم كتلة العزم وبواقع 7 مداخلات وبنسبة 12% وكتلته الشعب النيابية بواقع 6 مداخلات وبنسبة 10% وحلت في المركز الأخير كتلة القرار النيابية وبدون أية مداخلة.

الشكل رقم (1): مداخلات الكتل النيابية حسب النوع الاجتماعي

مداخلات الكتل النيابية حسب النوع الاجتماعي

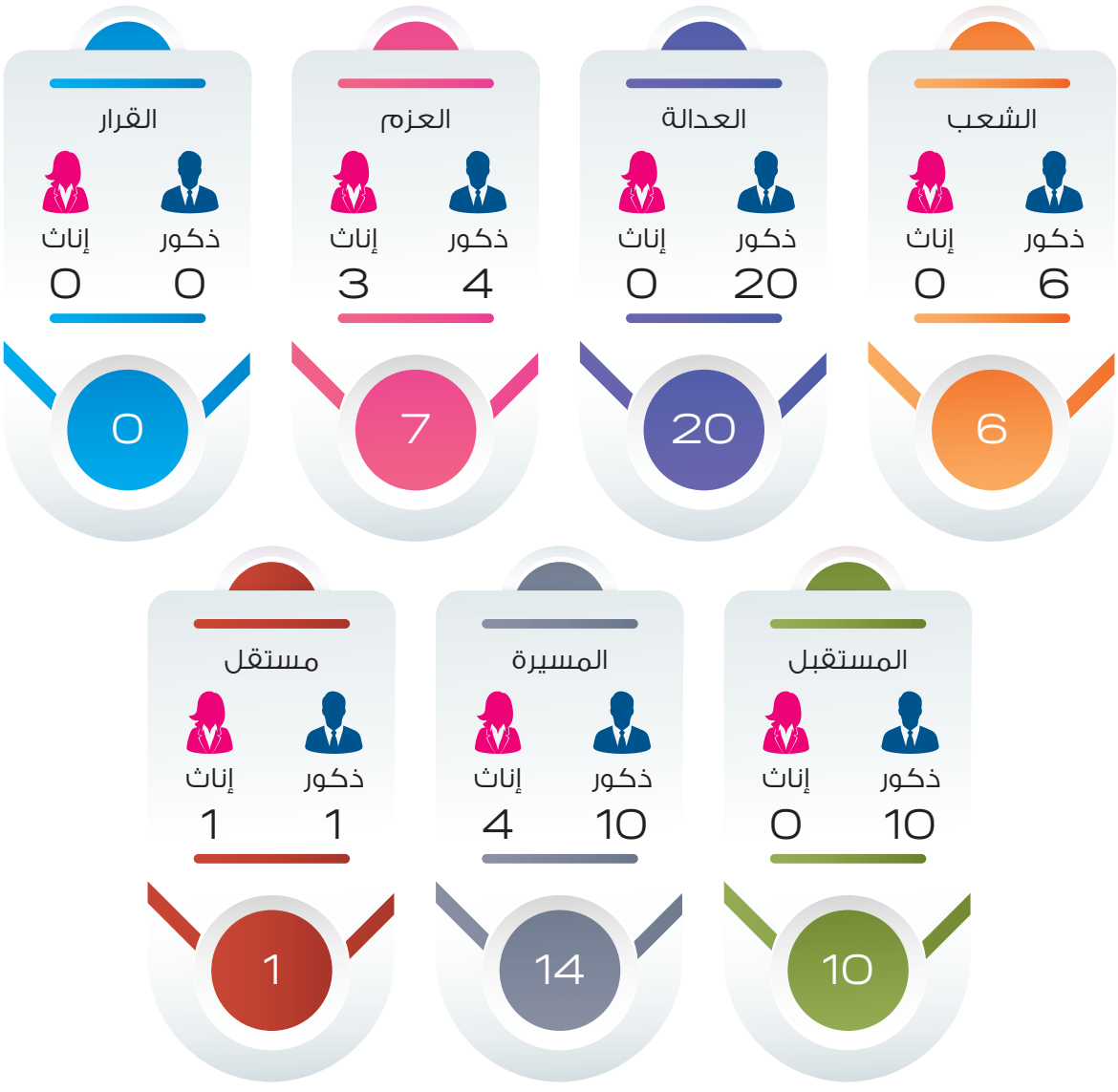

الحادي عشر: بحسب التقرير فقد سجلت الفئة العمرية من 40 – 49 عاما أكبر نسبة من المداخلات وبنسبته 53% وبواقع 31 مداخلة، وتلتها الفئة العمرية من 50 – 59 عاما وبنسبة34% بواقع 20 مداخلة، ثم تلتها الفئة العمرية من 30 – 39 عاما بنسبة 9% وبواقع 5 مداخلات نيابية، وسجلت الفئتين العمريتين النيابيتين من 60 – 69 عاما والفئة من 70 – 79 عاما الأقل نسبة في عدد المداخلات وبنسبة 2% .

الشكل رقم (2): توزيع الأسئلة حسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي

توزيع الأسئلة حسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي

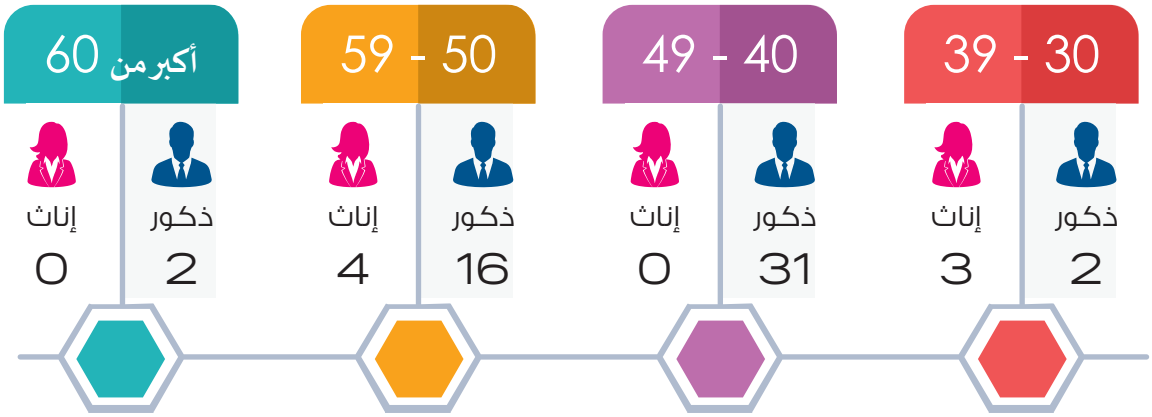

اثنا عشر: سجل التقرير ضعفا واضحا لحضور النواب من خارج اللجنة ، حيث بلغت نسبة حضور جلسات اللجنة من البرلمانيين والبرلمانيات 38% وبواقع 45 برلمانياً وبرلمانية، من أصل 119 برلمانياً وبرلمانيةً عدد أعضاء البرلمان مستثنى منهم 11 برلمانياً وبرلمانيةً (عدد أعضاء اللجنة المالية).

ثلاثة عشر: سجل حضور ضعيف جداً لأعضاء الغرفة التشريعية الثانية (مجلس الاعيان) لنقاشات اللجنة المالية النيابية؛ حيث حضر عضوا واحداً فقط النقاشات وهو العين الدكتور مصطفى البراري وكان حضور العين المهندس عبد الرحيم البقاعي؛ بصفته رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول الأردنية.

الرابع عشر: سجل التقرير عدم حضور رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور بشر الخصاونة، أي من اجتماعات اللجنة المالية وكذلك وزير التنمية الاجتماعية ايمن المفلح، وزير الدولة محمود الخرابشة ووزير دولة لشؤون المتابعة والتنسيق الحكومي نواف التل.

التوصيات

يوصي تقرير مراقبة أداء اللجنة المالية النيابية خلال مناقشات مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الادارية:

1. ضرورة تعزيز السلطة التشريعية أدواتها وزيادة الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، لأن التطرق لقضايا النوع الاجتماعي لما لهذه القضايا من أهمية، حيث لم يعد ينظر اليه كما كان على أنه نوع من الكمالية التشريعية والقانونية بل أصبح جزءً أصيلاً من المنظومة التشريعية في الدول التي تسعى للإصلاح والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.
2. ضرورة تعزيز السلطة التنفيذية أدوات الرقابة على الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها من ناحية الاهتمام بمنظور النوع الاجتماعي.
3. نظرا لأهمية دور اللجان الدائمة في البرلمان وما لها من أهمية يجب التنسيق بين الحكومة والأدوات التابعة لها والبرلمان لتعزيز قضايا النوع الاجتماعي.
4. على الحكومة العمل على تعزيز قضايا النوع الاجتماعي حيث لم يعد ينظر له على أنه نوع من الكمالية تجاه المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة وإنما أصبح جزء اصيلاً من قضايا الإصلاح الوطنية المختلفة.
5. العمل على إيجاد حلول للمتعثرات مالياً وهو ما عرف بـ "الغارمات» وتوفير الدعم القانوني والمعنوي لهذه الفئة من النوع الاجتماعي.
6. ضرورة العمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنساء في المناطق الفقيرة وأطراف المدن وتمكين هذه الفئة لمواجهة الفقر والعوز.
7. ضرورة تمكين النساء والشباب اقتصاديا وسياسيا، من أجل المشاركة في الحياة العامة والوصول الى المراكز القيادية للدفاع عن قضاياهم وهمومهم.
8. ضرورة معالجة مشكلتي الفقر والبطالة لما لها انعكاس على الشباب والمرأة والمجتمع.
9. تخصيص برامج معينة تستهدف برامج تمكين المرأة والعمل على إيجاد حلول للقضايا التي تواجهها.
10. تقديم مزيدا من الدعم لفئة ذوي الإعاقة المختلفة وضرورة تمكين أسر تلك الفئات من أجل الحماية المجتمعية.
11. توفير مزيدا من الدعم المالي لصناديق المعونة الوطنية وصندوق الإقراض الزراعي وصندوق التنمية والتشغيل، للمشاركة بحلول لمشاكل الفقر والبطالة التي تواجه الشباب والنساء.
12. القيام بمزيد من الدراسات والإحصاءات الحقيقية لتحديد الفئات المحتاجة للمعونة الوطنية وتبني سياسات أكثر واقعية حول تلك الفئات.
13. الرقابة المستمرة والحقيقية على مراكز الإيواء ودور الايتام وذوي الإعاقة والحاقها مهام الرقابة بمديرية الامن العام.

14. ضرورة تعزيز الروح الوطنية وتغليبها على المصالح الخاصة والشعبوية لدى النواب عند مناقشة الموازنة العامة للدولة.
15. : ضرورة تنظيم مجموعة من الجلسات الحوارية بين النواب والمجالس المحلية والبلدية ومجالس المحافظات في كافة محافظات المملكة وذلك لتحقيق توازن وتبادل للأدوار في خدمة المجتمعات المحلية
16. ضرورة تنظيم زيارات ولقاءات وإقامة ورش عمل بين النواب ومؤسسات الرقابة (ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وصندوق المعونة الوطنية) للوقوف على آخر المستجدات فيما يتعلق بقضايا المحاسبة وتعزيز قيم الرقابة المختلفة.
17. تنظيم زيارات دورية من قبل النواب ومؤسسات الإقراض الرسمية، للوقوف على مشاكل وهموم أبناء هذه المجتمعات والعمل على إيجاد حلول للقضايا المطروحة انياً.
18. ضرورة العمل على انضمام النائب إلى لجنة واحدة فقط بدلا من الدخول في اكثر من لجنة.

الباب الأول التسلسل الزمني لإقرار مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنة الوحدات الحكومية

تقدمت حكومة الدكتور بشر الخصاونة بمشروعي قانوني الموازنة العامة وقانون موازنة الوحدات الحكومية عام 2021 بتاريخ 30 تشرين ثاني 2020 الى مجلس النواب وقام مجلس النواب بإحالته إلى اللجنة المالية بتاريخ 17 كانون ثاني 2021، والتي بدورها بدأت بمناقشة مشروعي القانون حيث عقدت اللجنة 48 اجتماعا خلال المدة الزمنية ما بين 18 كانون ثاني 2021 الى 7 شباط 2021، بعدها تقدمت اللجنة المالية النيابية بـ 16 توصية الى مجلس النواب، ومن ثم بدأت مناقشات البرلمانيين والبرلمانيات حول مشروعي قانوني الموازنة العامة والوحدات الحكومية تحت قبة البرلمان على مدار 7 جلسات نيابية خلال المدة الممتدة ما بين 14 شباط 2021 ولغاية 21 شباط 2021 انتهاء بالتصويت و إقرار مشروعي القانون بتاريخ 21 شباط 2021.

الشكل رقم (3): التسلسل الزمني لمراحل اقرار مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية.

الباب الثاني: أداء اللجنة المالية خلال مناقشات مشروعي القانون

2.1 عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة المالية والقطاعات التي تم عقد الاجتماعات معها

يبين التقرير ان اللجنة المالية عقدت (48) اجتماعاً، ناقشت خلالها مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية، بحيث اجتمعت اللجنة المالية بجميع الأطراف المعنية بكل من المشروعين.

الجدول رقم (1): الاجتماعات التي عقدتها اللجنة المالية وكافة الجهات التي تم عقد الاجتماعات معها.

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور حكومة		عدد الحضور أعيان		عدد الحضور جهات مختلفة		المجموع			موضوع الإجتماع
		انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	كامل	
1	2021/18/01	0	2	0	1	0	1	0	4	4	قرائه اوليه للموازنه
2	2021/19/01	0	7	0	1	0	1	0	9	9	وزاره الماليه الموازنه الماليه
3	2021/19/01	1	6	0	0	0	0	1	7	6	وزارة التخطيط
4	2021/20/01	2	16	0	0	0	0	2	18	16	وزاره الصحه
5	2021/20/01	3	10	0	0	0	0	3	13	10	وزاره العمل
6	2021/21/01	1	14	0	0	0	0	1	15	14	وزاره الزراعه
7	2021/21/01	2	10	0	0	0	0	2	12	10	الصناعه والتجاره
8	2021/21/01	0	10	0	0	0	0	0	10	10	مركز ايداع الاوراق الماليه
9	2021/24/01	0	4	0	0	0	0	0	4	4	الديوان الملكي
10	2021/24/01	2	10	0	0	0	0	2	12	10	وزارة الاشغال العامة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور حكومة		عدد الحضور أعيان		عدد الحضور جهات مختلفة		المجموع			موضوع الإجتماع
		انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	كامل	
11	2021/24/01	2	12	0	0	0	0	2	12	14	وزاره الطاقه
12	2021/25/01	0	7	0	0	0	0	0	7	7	وزارة التنميه الاجتماعيه
13	2021/25/01	2	4	0	0	0	0	2	4	6	وزارة التربيه والتعليم
14	2021/25/01	0	8	0	0	0	0	0	8	8	وزاره التعليم العالي
15	2021/25/01	1	10	0	0	0	0	1	10	11	وزارة الاقتصاد الرقمي
16	2021/26/01	0	4	0	0	0	0	0	4	4	وزارة الاداراه المحليه
17	2021/26/01	0	5	0	0	0	0	0	5	5	وزارة الشؤون البرلمانيه
18	2021/26/01	2	10	0	0	0	0	2	10	12	وزاره النقل
19	2021/26/01	2	18	0	0	0	1	2	19	21	وزاره المياه
20	2021/27/01	0	5	0	0	0	0	0	5	5	وزاره الاوقاف
21	2021/27/01	2	5	0	0	0	0	2	5	7	وزاره تطوير الاداء المؤسسي
22	2021/27/01	0	11	0	0	0	0	0	11	11	وزاره العدل

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور حكومة		عدد الحضور أعيان		عدد الحضور جهات مختلفة		المجموع			موضوع الإجتماع
		انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	كامل	
23	2021/27/01	0	9	0	0	0	0	0	9	9	وزاره الخارجيه
24	2021/28/01	1	7	0	0	0	0	1	7	8	هيئه مكافحه الفساد
25	2021/28/01	1	5	0	0	0	0	1	5	6	وزاره الاعلام ومؤسسه الاذاعه والتلفزيون
26	2021/28/01	0	3	0	0	0	0	0	3	3	ديوان المحاسبة
27	2021/28/01	0	10	0	0	0	0	0	10	10	سلطه العقبه الاقتصاديه
28	2021/28/01	0	6	0	0	0	0	0	6	6	وزاره البيئه
29	2021/31/01	0	6	0	0	0	1	0	7	7	وزاره الداخليه
30	2021/31/01	0	6	0	0	0	1	0	7	7	المجلس الاعلى لاصحاب الاعاقه
31	2021/31/01	0	8	0	0	0	0	0	8	8	المحكمه الدستوريه
32	2021/31/01	0	18	0	0	0	0	0	18	18	وزاره السياحه
33	2021/1/2	0	8	0	0	0	0	0	8	8	وزاره الثقافه

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور حكومة		عدد الحضور أعيان		عدد الحضور جهات مختلفة		المجموع			موضوع الإجتماع
		انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	كامل	
34	2021/1/2	0	5	0	0	0	0	0	5	5	المجلس الاقتصادي الاجتماعي
35	2021/1/2	0	7	0	0	0	0	0	7	7	البنك المركزي
36	2021/1/2	0	4	0	0	0	0	0	4	4	وزاره الشباب
37	2021/2/2	0	5	0	0	0	0	0	5	5	الهيئه المستقله للانتخاب
38	2021/2/2	0	3	0	0	0	0	0	3	3	مصفاة البترول
39	2021/2/2	0	9	0	0	0	0	0	9	9	امانة عمان الكبرى
40	2021/2/2	0	3	0	0	0	0	0	3	3	وزارة العمل وهيئة الاستثمار
41	2021/3/2	0	1	0	0	0	7	0	8	8	غرفة صناعة عمان/جمعية البنوك
42	2021/3/2	0	10	0	0	0	1	0	11	11	مشروع موازنات مجالس المحافظات للامركزية

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور حكومة		عدد الحضور أعيان		عدد الحضور جهات مختلفة		المجموع			موضوع الإجتماع
		انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	كامل	
43	2021/4/2	0	5	0	0	0	0	0	5	5	رئاسة الوزراء
44	2021/7/2	0	2	0	0	0	0	0	2	2	ديوان الخدمة المدنية
45	2021/7/2	0	2	0	0	0	0	0	2	2	وزارة المالية/ ضريبة الدخل
46	2021/7/2	0	4	0	0	0	0	0	4	4	سلطه العقبه الاقتصاديه
47	2021/7/2	0	2	0	0	0	0	0	2	2	وزارة المالية
48	2021/7/2	0	2	0	0	0	0	0	2	2	الموازنة العامة
	المجموع	**22**	**343**	**0**	**2**	**0**	**14**	**22**	**359**	**381**	

2.2 التزام أعضاء اللجنة بحضور الاجتماعات.

بما يتعلق بحضور ومتابعة كافة اجتماعات اللجنة المالية، ورصد مدى التزام أعضاء اللجنة بحضور الاجتماعات المخصصة بنقاش مشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية، حيث لم يسجل لأي عضو من اعضاء اللجنة المالية حضور جميع الاجتماعات، باستثناء النائب نمر السليحات (رئيس اللجنة) الذي لم يغب عن أي اجتماع، حيث حضر (48) اجتماعاً من أصل (48) اجتماع وبنسبة بلغت (100%)، فيما كان النائب نضال الحياري ثاني أكثر النواب حضوراً لاجتماعات اللجنة المالية بنسبة (96%) بحضوره (46) اجتماع، تلاه النائب عمر النبر بنسبة (92%) بحضوره (44) .

ومن جانب آخر كان أكثر الأعضاء غياباً عن اجتماعات اللجنة المالية النائب خير ابوصعيليك بحضوره (12) اجتماعاً من اصل (48) اجتماع وبنسبة بلغت (25%)، فيما كان النائبين محمد الفايز ومحمود العلاقمة ثاني أقل النواب حضوراً لاجتماعات اللجنة المالية وبنسبة بلغت (42%) وبواقع (20) اجتماعاً.

الجدول رقم (2): الاجتماعات التي عقدتها اللجنة المالية وكافة الجهات التي تم عقد الاجتماعات معها.

أعضاء اللجنة المالية						
الرقم	اسم النائب	الجنس	المنصب	عدد أيام الحضور	نسبة الحضور لعدد الإجتماعات	الفئة العمرية
1	نمر عبد الحميد سليحات	ذكر	رئيس اللجنة	48	100%	49-40
2	ضرار علي الحراسيس	ذكر	مقرر اللجنة	37	77%	59-50
3	عمر أنطون النبر	ذكر	عضو	44	92%	49-40
4	خير عبدالله أبو صعيليك	ذكر	عضو	12	25%	49-40
5	محمد عواد العلاقمة	ذكر	عضو	20	42%	49-40
6	نضال احمد علي الحياري	ذكر	عضو	46	96%	59-50
7	محمد اسماعيل السعودي	ذكر	عضو	42	88%	59-50
8	عمر احمد عياصرة	ذكر	عضو	30	63%	49-40
9	محمد عناد الفايز	ذكر	عضو	20	42%	59-50
10	ريما محمد أبو العيس	انثى	عضو	41	85%	39-30
11	وائل موسى يوسف رزوق	ذكر	عضو	22	46%	49-40

2.3 الحضور من الحكومة

وعلى صعيد التزام اعضاء الحكومة بحضور اجتماعات اللجنة المالية البرلمانية لمناقشة مشروعي قانوني الموازنة العامة والوحدات الحكومية، فإنه سجل عدم حضور رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور بشر الخصاونة، اي من اجتماعات اللجنة المالية وكذلك وزير التنمية الاجتماعية ايمن المفلح، وزير الدولة محمود الخرابشة ووزير دولة لشؤون المتابعة والتنسيق الحكومي نواف التل.

الجدول رقم (3): حضور أعضاء الحكومة لاجتماعات اللجنة المالية

الرقم	اسم الوزير	المنصب	عدد أيام الحضور	النسبة
1	توفيق محمود كريشان	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للادارة المحلية	1	2.08%
2	أيمن حسين الصفدي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً الخارجية وشؤون المغتربين	1	2.08%
3	أمية صلاح طوقان	نائباً لرئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية	1	2.08%
4	محمد حسن داوودية	وزيراً للزراعة	1	2.08%
5	تيسير منيزل النعيمي	وزيراً للتربية والتعليم	1	2.08%
6	موسى حابس المعايطة	وزيراً للشؤون السياسية والبرلمانية	1	2.08%
7	علي حمدان العايد	وزير دولة لشؤون الإعلام	1	2.08%
8	ناصر سلطان الشريدة	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي	1	2.08%
9	يحيى موسى كسبي	وزيراً للأشغال العامة والإسكان	1	2.08%
10	نايف حميدي الفايز	وزيراً للسياحة والآثار	1	2.08%
11	ابراهيم مشهور الجازي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	1	2.08%
12	بسام سمير التلهوني	وزيراً للعدل	1	2.08%
13	مها عبدالرحيم علي	وزيراً للصناعة والتجارة والتموين	1	2.08%
14	هالة عادل زواتي	وزيراً للطاقة والثروة المعدنية	1	2.08%
15	محمد محمود العسعس	وزيراً للمالية	1	2.08%
16	محمد احمد الخلايلة	وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	1	2.08%
17	باسم محمد الطويسي	وزيراً للثقافة	1	2.08%

الرقم	اسم الوزير	المنصب	عدد أيام الحضور	النسبة
18	نبيل سليم المصاروة	وزيراً للبيئة	2	4.17%
19	" محمد خير" ابو قديس	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي	1	2.08%
20	سمير المبيضين	وزيراً للداخلية	1	2.08%
21	نذير مفلح عبيدات	وزيراً للصحة	1	2.08%
22	مروان حنا خيطان	وزيراُ للنقل	1	2.08%
23	معتصم نايف سعيدان	وزيراً للمياه والري	1	2.08%
24	"محمد سلامه" النابلسي	وزيراً للشباب	1	2.08%
25	رابعة مفلح العجارمة	وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي	1	2.08%
26	معن مرضي القطامين	وزيراً للعمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار	1	2.08%
27	احمد قاسم الهناندة	وزيراً للاقتصاد الرقمي والريادة	1	2.08%

2.4 جهات الحضور من الوحدات الحكومية

ومن جهة أخرى فقد حضر اجتماعات اللجنة المالية من الوحدات الحكومية المختلفة، حيث حضر مدير عام دائرة الموازنة مجدي الشريقي كافة اجتماعات اللجنة، وحضر محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، ورئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد، ورؤساء مجالس محافظات ورؤساء اللجان المالية في المجالس، اضافةً الى رؤساء الهيئات والأمناء العامين ومدراء الدوائر والوحدات الحكومية، ومدير مدينة عمان، ورئيس مجلس ادارة شركة مصفاة البترول.

الجدول رقم (4): حضور الجهات الحكومية المختلفة لاجتماعات اللجنة المالية

1	مدير التامين الصحي	37	رئيس هئيه النزاهه ومكافحه الفساد
2	مدير عام الضمان الاجتماعي	38	رئيس سلطه العقبه
3	مدير عام مؤسسه التدريب المهني	39	رئيس سلطه اقليم البترا
4	مؤسسه المواصفات والمقايس	40	مدير عام / المؤاني
5	مراقب الشركات	41	الاحوال المدنيه
6	مدير عام الصوامع الاردنيه	42	الامن العام
7	مدير تنفيذي جدكو	43	امين عام المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقه
8	هيئه الاوراق الماليه	44	امين عام المحكمه الدستوريه
9	بورصه عمان	45	مدير عام هيئه تنشيط السياحه
10	مدير عام المناطق التنمويه	46	مدير عام متحف الاردن
11	مدير عام المناطق الحره	47	مدير المكتبه الوطنيه
12	امين عام الديوان الملكي	48	امين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي
13	مدير عام دائره الاسكان	49	محافظ البنك المركزي
14	مدير دائرة الموازنة	50	شركة مصفاه البترول
15	رئيس هيئه الطاقه الذريه	51	امانة عمان
16	رئيس هيئه تنظيم قطاع الطاقه والمعادن	52	جمعية رجال الاعمال
17	مدير عام شركه الكهرباء الوطنيه	53	غرفه صناعه الاردن
18	مدير عام شركه السمراء	54	جمعيه البنوك
19	مدير عام الشركه اللوجستيه	55	رئيس ديوان المحاسبه
20	مدير صندوق المعونه الوطنيه	56	رئيس مجلس محافظه العاصمه
21	مجمع اللغه العربيه	57	رئيس مجلس محافظه المفرق
22	رئيس هئيه الاعتماد مؤسسات التعليم العالي	58	رئيس مجلس محافظه معان
23	رئيس مجلس المفوضين هئيه قطاع الاتصالات	59	رئيس مجلس محافظه العقبه

24	مدير عام البريد	60	رئيس مجلس محافظه الطفيله
25	مدير بنك تنميه المدن والقرى	61	رئيس مجلس محافظه اربد
26	رئيس هيئه تنظيم الطيران المدني	62	رئيس اللجنه الماليه لمجلس محافظة الزرقاء
27	رئيس هيئه تنظيم النقل البري	63	رئيس مجلس محافظه الكرك
28	مدير اداره الارصاد الجويه	64	رئيس مجلس محافظه مادبا
29	الخط الحجازي الاردني	65	مدير عام الجمارك
30	شركه المطارات الاردنيه	66	مدير عام الضريبه
31	الرئيس التنفيذي لمياهنا	67	مدير عام المشتريات الحكوميه
32	رئيس ديوان الخدمه المدنيه	68	مدير الاحصاءات العامه
33	مفتي المملكه	69	الهيئه الاردنيه البحريه
34	قاضي القضاه	70	مدير عام المتحف الاردني
35	امين عام مجلس القضائي	71	الهيئه المستقله للانتخاب
36	النائب العام الشرعي	72	غرفه تجاره الاردن

2.5 الحضور من القطاع الخاص

وعلى مستوى الحضور من القطاع الخاص فقد تبين حضور ثلاث جهات فقط هنَّ :

1. جمعية البنوك
2. جمعية رجال الأعمال
3. غرفة صناعة الاردن.

2.6 التزام البرلمانيين والبرلمانيات من خارج اللجنة المالية بحضور اجتماعات اللجنة المالية

أما فيما يخص حضور اجتماعات نقاش مشروعي قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية من خارج أعضاء اللجنة المالية فقد تبين أن (45) نائباً حضروا اجتماعات اللجنة المالية وتبين أن (73) نائباً من أعضاء المجلس لم يحضروا أي اجتماعاً للجنة، وكان أكثر النواب حضوراً للاجتماعات من خارج أعضاء اللجنة المالية، النائب سليمان ابويحيى حيث حضر (33) اجتماع، وتلاه النائب عبدالرحيم المعايعة بحضوره (13) اجتماع، وتلاه النائب ناجح العدوان بحضوره (11) اجتماع، فيما حضر كل من النواب: فريد حداد (6)، وزيد العتوم وعبدالله ابوزيد حضروا (5) اجتماعات.

الجدول رقم (5): نسب حضور البرلمانيين والبرلمانيات من خارج أعضاء اللجنة المالية عن اجتماعات اللجنة.

الرقم	اسم النائب	الجنس	عدد ايام الحضور	النسبة	الفئة العمرية
1	سليمان موسى ابو يحيى	ذكر	33	69%	49-40
2	عبد الرحمن العوايشه	ذكر	1	2%	59-50
3	ايوب عبد الكريم خميس	ذكر	2	4%	69-60
4	عبد علي عليان	ذكر	1	2%	49-40
5	ناجح العدوان	ذكر	11	23%	59-50
6	فايز اسماعيل بصبوص	ذكر	1	2%	59-50
7	خالد خليل البستنجي	ذكر	4	8%	49-40
8	حسين علي الحراسيس	ذكر	1	2%	59-50
9	محمد يحيا المحارمه	ذكر	1	2%	39-30
10	عبد الله منور ابو زيد	ذكر	5	10%	59-50
11	فراس جميل السواعير	ذكر	2	4%	59-50
12	ينال عبد السلام الفريحات	ذكر	1	2%	39-30
13	خالد موسى ابو حسان	ذكر	2	4%	49-40
14	فواز محمود الزعبي	ذكر	2	4%	79-70
15	محمد عقيل شطناوى	ذكر	2	4%	69-60
16	مجحم حمد الصقور	ذكر	1	2%	69-60
17	عطا حسين ابداح	ذكر	2	4%	69-60
18	محمد تيسير بني ياسين	ذكر	1	2%	69-60
19	طلال محمد النسور	ذكر	3	6%	59-50
20	عارف منور السعايده	ذكر	2	4%	59-50
21	احمد عبد العزيز السراحنه	ذكر	1	2%	49-40
22	ايمن هزاع المجالي	ذكر	1	2%	79-70

الرقم	اسم النائب	الجنس	عدد ايام الحضور	النسبة	الفئة العمرية
23	غازي مبارك الذنيبات	ذكر	2	4%	59-50
24	زينب سلامه البدول	انثى	2	4%	39-30
25	تيسير محمد كريشان	ذكر	1	2%	69-60
26	شادي عبد الله فريج	ذكر	2	4%	49-40
27	محمود ابراهيم الفرجات	ذكر	1	2%	69-60
28	محمد سليمان الهلالات	ذكر	1	2%	59-50
29	رائد مصباح رباع	ذكر	1	2%	59-50
30	هايل فريح عياش	ذكر	2	4%	59-50
31	اندريه مراد حواري	ذكر	1	2%	39-30
32	محمد احمد المرايات	ذكر	1	2%	59-50
33	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	13	27%	69-60
34	اسماء صالح الرواحنه	انثى	4	8%	59-50
35	صالح عبد الجليل الوخيان	ذكر	2	4%	69-60
36	مجدي نورس اليعقوب	ذكر	4	8%	59-50
37	زيد احمد العتوم	ذكر	5	10%	49-40
38	فراس احمد قضاه	ذكر	1	2%	49-40
39	فريد ثلجي حداد	ذكر	6	13%	59-50
40	صفاء عبد الله المومني	انثى	1	2%	49-40
41	عبيد احمد ياسين	ذكر	1	2%	49-40
42	يزن حسين الشديفات	ذكر	3	6%	39-30
43	هاديه محمد السرحان	انثى	3	6%	49-40
44	عبد السلام علي الخضير	ذكر	1	2%	59-50
45	عبير عبدالله الجبور	انثى	1	2%	59-50

2.7 المداخلات التي قدمها البرلمانيين والبرلمانيات خلال اجتماعات اللجنة المالية

الشكل رقم (4): المداخلات التي قدمها البرلمانيين والبرلمانيات خلال اجتماعات اللجنة المالية

2.7.2 المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي

بلغت نسبة المداخلات (حساسة / داعمة) 88% بواقع 51 مداخلة ومثال ذلك مداخلة تقول (حل مشكلة النساء الغارمات مالياً) في حين بلغت نسبة المداخلات حساسة/ غير داعمة 12% بواقع 7 مداخلات ومثال ذلك مداخلة تقول (دور العمالة الوافدة في سوق العمل الاردني واثرها على الاقتصاد الاردني) .

الجدول رقم (6): المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي التي قدمها البرلمانيين والبرلمانيات خلال اجتماعات اللجنة المالية

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
1	إغاثة النازحين (1.190) مليون، لدينا (13) مخيم في الأردن وهذا المبلغ لا يكفي لحاجات المخيمات، فهل لدى الوزارة نية رفع هذا المبلغ في السنوات القادمة.	حساسة / داعمة	نازحين	الفقر	احمد السراحنة	ذكر	نعم
2	هناك منازل للفقراء مقامة على أراضي الخزينة لا يحصلون على إذن اشغال من الماء والكهرباء.	حساسة / داعمة	فقراء	الفقر	اسماء الرواحنة	انثى	نعم
3	الشركات التمويلية الصغيرة تطلب كفالات مما أدى لزيادة عدد الغارمات لأن تكفيل الأخت والزوجة أو البنت أو الأم	حساسة / داعمة	غارمات/ اخت/ زوجة/ بنت/ام	الغارمات	اسماء الرواحنة	انثى	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
4	الاقتصاد النسوي هو عصب الحياة	حساسة / داعمة	نساء	المرأة	اسماء الرواحنة	انثى	نعم
5	يجب تبني مشاريع السيدات من قبل البنك المركزي وبفائدة أقل	حساسة / داعمة	سيدات	المرأة	اسماء الرواحنة	انثى	نعم
6	اوجه الصرف لأموال صندوق الزكاة غير واضحة ولا تصل كل الفقراء	حساسة / داعمة	فقراء	الفقر	خير ابوصعيليك	ذكر	نعم
7	موضوع مؤسسة تنمية أموال الأيتام، وهل رواتبهم من الموازنة، أما بالنسبة للمجلس القضائي فموازنته قليلة، نشكر وزارة العدل لأن كلامها واضح وقابل للقياس	حساسة / داعمة	ايتام	الأسرة	خير ابوصعيليك	ذكر	نعم
8	هل لمستم كمجلس استفادة من الاعفاء الذي منح للأشخاص ذوي الإعاقة والذي منح لهم في قانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره قبل عامين	حساسة / داعمة	ذوي الاعاقة	ذوي الاعاقة	خير ابوصعيليك	ذكر	نعم
9	استبدال العمالة الوافدة بعمالة اردنية في المدن الصناعية	حساسة / داعمة	عمالة	البطالة	ريما العموش	انثى	نعم
10	برنامج الدفاع الاجتماعي للأطفال (120) عدد غير واقعي	حساسة / داعمة	اطفال	الاطفال	ريما العموش	انثى	نعم
11	كيف تتعامل الوزارة مع الاطفال الاحداث وتسجيل القيد على المواطن	حساسة / داعمة	اطفال	الاطفال	ريما العموش	انثى	نعم
12	اصبح دور الوزارة تقديم المساعدات دون وجود مشاريع لحل مشكلة الفقر والبطالة	حساسة / داعمة	فقر وبطالة	البطالة	سليمان ابويحيى	ذكر	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
13	اصبح دور الوزارة تقديم المساعدات دون وجود مشاريع لحل مشكلة الفقر والبطالة	حساسة / داعمة	فقر وبطالة	الفقر	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
14	حل مشكلة مراكز الإيواء والأطفال المتسولين	حساسة / داعمة	الاطفال المتسولين	الاطفال	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
15	حل مشكلة النساء الغارمات مالياً	حساسة / داعمة	غارمات	الغارمات	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
16	ليس من العدل وجود برنامج الموازي فمن يتعب بالدراسة يجب ان لا يكون المال سبب في احباطه من حيث قبول طلاب اقل منهم بالدرجة العلمية ومعهم بنفس التخصص	حساسة / داعمة	طلاب	الفقر	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
17	الاستقواء على الأئمة والتدخل في عملهم	حساسة / داعمة	أئمة	العداله	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
18	الخدمات الالكترونية، والتوقيف الإداري تعدي على حقوق المواطنيين ومخالف للدستور	حساسة / داعمة	مواطنين	العداله	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
19	نرجو المزيد بالاهتمام بالأشخاص أصحاب الإعاقة	حساسة / داعمة	اصحاب الاعاقة	ذوي الاعاقة	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
20	ما هي التشريعات والقوانين التي تحتاج تعديل لحل مشكلة الفقر والبطالة	حساسة / داعمة	فقر وبطالة	الفقر	سليمان ابويحي	ذكر	نعم
21	أحياء كبيرة في معان لم تصلهم المياه وهم بحالة فقر مطقع	حساسة / داعمة	فقر	الفقر	شادي فريج	ذكر	نعم
22	تعديل المسمى الوظيفي لعمال الوطن الذي حصلوا على الشهادة الجامعة الاولى	حساسة / داعمة	عمال وطن	العداله	ضرار الحراسيس	ذكر	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
23	هل يتم التسوية مع الفاسدين من قبل الهيئة	حساسة / غير داعمة	فاسدين	العداله	ضرار الحراسيس	ذكر	نعم
24	هناك استغلال للسيدات اللواتي أخذت قروض من المؤسسات التمويلية من قبل هذه المؤسسات	حساسة / داعمة	غارمات/ سيدات	الغارمات	طلال النسور	ذكر	نعم
25	حل مشكلة المخدرات من خلال تأهيل المساجين	حساسة / داعمة	مساجين	العداله	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	نعم
26	صرف دعم لأسر المسجونين	حساسة / داعمة	مساجين	الأسرة	عبدالله ابوزيد	ذكر	نعم
27	عدد فرص العمل في سلطة اقليم العقبة قليلة، يجب العمل على ايجاد خطط وبرامج لتوفير فرص العمل	حساسة / داعمة	بطالة	البطالة	عبيد ياسين	ذكر	نعم
28	هل يتم تقديم المساعدة القانونية للسيدات اللواتي يعجزن عن توكيل محامي للفقراء	حساسة / داعمة	فقراء	الفقر	عمر العياصرة	ذكر	نعم
29	إصدار دراسة حقيقية لعمال الوطن الاردنيين	حساسة / داعمة	عمال وطن	الفقر	عمر العياصرة	ذكر	نعم
30	تراجع دعم جمعيات التنمية التي تقوم بمساعدة الأسر	حساسة / داعمة	الأسر	الأسرة	عمر العياصرة	ذكر	نعم
31	دعم المؤسسات، ودعم جمعيات ذوي الاعاقة	حساسة / داعمة	ذوي الاعاقة	ذوي الاعاقة	عمر العياصرة	ذكر	نعم
32	ما الاجراءات التي تقوموا فيها في موضوع المتسولين؟	حساسة / غير داعمة	المتسولين	الفقر	عمر العياصرة	ذكر	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
33	ما هي المعايير التي يتم اعطاء الأسر معونة وطنية عليها؟	حساسة / غير داعمة	المعونة الوطنية	الفقر	عمر العياصرة	ذكر	نعم
34	هل تمنع دائرة الاحصائيات العامة من اظهار الارقام الخفية لخط الفقر؟	حساسة / غير داعمة	خط الفقر	الفقر	عمر العياصرة	ذكر	نعم
35	لماذ لم تقدموا ارقام خط الفقر؟	حساسة / غير داعمة	فقر	الفقر	عمر العياصرة	ذكر	نعم
36	توزيع نسبة من الأموال التي يتم استرجاعها من الفاسدين لمن بلغ عن القضة.	حساسة / داعمة	فاسدين	العداله	عمر النبر	ذكر	نعم
37	يجب دعم عمال الوطن.	حساسة / داعمة	عمال وطن	الفقر	فواز الزعبي	ذكر	نعم
38	آلية مساعدة الأسر التي يوجد فيها أشخاص أصحاب إعاقة وذوي احتياجات خاصة.	حساسة / غير داعمة	ذوي اعاقة	ذوي الاعاقة	محمد السعودي	ذكر	نعم
39	ما خطة الوزارة في ظل وجود عمالة وافدة في الأردن مع وجود بطالة؟	حساسة / غير داعمة	عمالة وافدة / بطالة	البطالة	محمد السعودي	ذكر	نعم
40	فصل المعلمين والاستيداع للمعلمين، تعيينات المعلمين لعام 2021.	حساسة / غير داعمة	معلمين	العداله	محمد السعودي	ذكر	نعم
41	الاحزاب التي تم تحويلهم الى القضاء.	حساسة / غير داعمة	الاحزاب	العداله	محمد السعودي	ذكر	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
42	جميل جداً أن تكون صبية وزيرة للأداء المؤسسي وهذا أمر طيب وجميل.	حساسة / غير داعمة	صبية	المرأة	محمد السعودي	ذكر	نعم
43	هل يفكر المجلس الأعلى لذوي الإعاقة بأن يقدم دراسة تثبت أن أكثر الإعاقات بسبب الزواج من الأقارب، وهل يشجع المجلس الأعلى على منع زواج الأقارب.	حساسة / داعمة	ذوي الاعاقة	ذوي الاعاقة	محمد السعودي	ذكر	نعم
44	جلب العمالة الوافدة ارخص من الموجودة.	حساسة / غير داعمة	العمالة الوافدة	البطالة	محمد السعودي	ذكر	نعم
45	زيادة رواتب أئمة المساجد.	حساسة / داعمة	أئمة المساجد	العداله	محمد العلاقمة	ذكر	نعم
46	البطالة والفقر في الاغوار لماذا لا يتم تنظيم المناطق المحادية للشارع الرئيسي لإقامة المشاريع	حساسة / داعمة	البطالة والفقر	البطالة	محمد العلاقمة	ذكر	نعم
47	البطالة والفقر في الاغوار لماذا لا يتم تنظيم المناطق المحادية للشارع الرئيسي لإقامة المشاريع	حساسة / داعمة	البطالة والفقر	الفقر	محمد العلاقمة	ذكر	نعم
48	يجب أن يكون الشباب في كل مؤسسات الأردن لدعم الشباب ونحن أمام فرصة تاريخية يقودها الشباب من خلال المنتخب الأردني بكرة القدم للتأهيل لكاس العامل	حساسة / داعمة	الشباب	الشباب	محمد المحارمة	ذكر	نعم
49	دعم العمالة الاردنية في اسواق العمل.	حساسة / داعمة	العمالة الأردنية	البطالة	ناجح العدوان	ذكر	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
50	اشكاليات العمالة الوافدة، وتنظيم سوق العمل.	حساسة / داعمة	العمالة الوافدة	البطالة	ناجح العدوان	ذكر	نعم
51	دور العمالة الوافدة في سوق العمل الاردني واثرها على الاقتصاد الاردني.	حساسة / غير داعمة	العمالة الوافدة	البطالة	نضال الحياري	ذكر	نعم
52	(70%) من سكان الأردن من فئة الشباب فلماذا لا تقوم وزارة الشباب بعمل يراجع دورات لتفادي الفراغ الذي يذهب الشباب الى طرق غير محمودة (مخدرات).	حساسة / داعمة	شباب	الشباب	نضال الحياري	ذكر	نعم
53	عند دخول السجين لماذا يتم الطلب من السجين بخلع ملابسه كاملة، فهذا مخالف لكل الأعراف وحقوق الانسان.	حساسة / داعمة	سجين	العداله	نضال الحياري	ذكر	نعم
54	يجب دعم جمعية سيدات عراق الامير.	حساسة / داعمة	سيدات	المرأة	نمر السليحات	ذكر	نعم
55	برنامج محو الأمية.	حساسة / داعمة	محو الامية	الأسرة	نمر السليحات	ذكر	نعم
56	جلالة الملك طلب زيادة عدد الأسر المنتفعة في المعونة ويكون ذلك من خلال مشاريع انتاجية.	حساسة / داعمة	الاسر المنتفعة	الفقر	نمر السليحات	ذكر	نعم
57	هل يوجد خطط مستقبلية لدى مجلس أصحاب الإعاقة لمعالجة كل هذه الاختلالات.	حساسة / داعمة	ذوي الاعاقة	ذوي الاعاقة	وائل رزوق	ذكر	نعم
58	نقل المساجين للمحكمة، لماذا لا يتم ذهاب القاضي السجين حفاظاً على الأمن وعلى صورة السجين امام الناس بالمحكمة.	حساسة / داعمة	المساجين	العداله	يزن شديفات	ذكر	نعم

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
59	مخصصات مجالس محافظات لا تكفي لتلبية مطالبات المحافظات.	-	-	-	اسماء الرواحنة	انثى	لا
60	كيف يتم قياس الأداء لموظفين وزارة التنمية مع خلال استراتيجية للوزارة من مؤشرات للأداء.	-	-	-	ريما العموش	انثى	لا
61	زيادة نفقات على مشروع تتبع السيارات الحكومية.	-	-	-	ريما العموش	انثى	لا
62	تسعيرات المشتقات النفطية الشهرية.	-	-	-	ريما العموش	انثى	لا
63	يجب ان يتم الحزم من خلال الاجراءات الصارمة لوقف الفائض المائي ويجب ان تحاسب الوزارة على هذا الفاقد.	-	-	-	شادي فريج	ذكر	لا
64	الصرف الصحي في معان.	-	-	-	شادي فريج	ذكر	لا
65	الاعباء الملقاة على عاتق وزارة وزارة الصناعة والتجارة كبيرة جداً وهناك خطورة كبيرة جداً ملقاة على عاتق كادر هذه الوزارة.	-	-	-	ضرار الحراسيس	ذكر	لا
66	ما هو مقدار الدخل الذي يأتي لهيئة الطاقة النووية من جراء بيع منتجاتها؟	-	-	-	ضرار الحراسيس	ذكر	لا
67	ما هومدى تأثير حجب الثقة من النواب في تعامل الحكومة معهم.	-	-	-	ضرار الحراسيس	ذكر	لا
68	التوظيف في وزارة الأوقاف من خلال صندوق الدعوة وإهمال طلبات التوظيف في ديوان الخدمة المدنية.	-	-	-	ضرار الحراسيس	ذكر	لا

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
69	ارتفاع مكافات لغير الموظفين من (200) ألف الى (350) الف.	-	-	-	ضرار الحراسيس	ذكر	لا
70	هل مستشفى مادبا الحكومي خارج حسابات وزارة الصحة من حيث تقديم الخدمات.	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
71	الأراضي التي اشتراها الضمان وإن كانت بأعلى من سعرها، فهي مكسب كبير للمؤسسة.	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
72	تشخيص المشكلة الزراعية أهم بكثير من البحث عن الحلول.	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
73	يوجد كثير من الهدر المالي في موضوع الدواء، والوزارة تنسلخ من مسؤوليتها في الادوية التي تنتهي صلاحيتها وتحملها للمستورد	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
74	يجب توسيع الاستثمار بأموال الضمان والاتجاه نحو الزراعة والسياحة.....الى آخره.	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
75	الغور والصحراء كنز في الأردن ويجب أن يتم استغلالها.	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
76	هل يتم التسوية مع الفاسدين من قبل الهيئة	-	-	-	عبدالرحيم المعايعة	ذكر	لا
77	ما هي الفرضيات والمحددات التي بنت عليها وزارة المالية هذه الموازنة (المنح) التحوط بهذا الملف مبالغ فيه وخصوصاً أن العالم كله يتغير.	-	-	-	عمر العياصرة	ذكر	لا

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
78	هل تساهم وزارة التخطيط في جلب المنح الخارجية وهل تستطيع الوزارة الخروج من التحوط بما يخص المنح؟	-	-	-	عمر العياصرة	ذكر	لا
79	هل فعلا جودة السلع والبضائع التي تباع في الأسواق ومطابقتها للمواصفات والمقاييس الأردنية.	-	-	-	عمر العياصرة	ذكر	لا
80	انخفاض نسبة ايرادات بورصة عمان في ثلاث سنوات الأخيرة، وزيادة نسبة النفقات بشكل واضح بين موازنة 2019 وموازنة 2021	-	-	-	عمر العياصرة	ذكر	لا
81	أوجه الصرف المالي لأمانة عمان.	-	-	-	محمد المرايات	ذكر	لا
82	يجب على دائرة الجمارك ووزارة الخارجية الانضمام الى نظام ديوان الخدمة المدنية في التعيينات والترقيات ولا يجوز أن تصدر بعض الوزارات والمؤسسات أنظمة خاصة بها.	-	-	-	ناجح العدوان	ذكر	لا
83	هذه محكمة دستورية ويجب أن تبقى موازنتها كما هي ولا يجب أن يتم تخفيضها.	-	-	-	ناجح العدوان	ذكر	لا
84	جمعية البنوك هل لها عضو في لجنة الأمن العام.	-	-	-	ناجح العدوان	ذكر	لا
85	ملكية شركة المصفاة لمن، وأسعار النفط التي يحصل عليها الأردن.	-	-	-	ناجح العدوان	ذكر	لا
86	تعديل قانون الادارة المحلية وهذا القانون قريباً في مجلس النواب.	-	-	-	ناجح العدوان	ذكر	لا

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
87	في كل موازنة يتكرر المشهد من خلال استمرار العجز ووضعف في الايرادات وارتفاع في المديونية.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
88	ما هي أكثر الدول المانحة للاردن؟ وما هي أولى أولويات الوزارة لتنفيذ مشاريع من خلال هذه المنح؟	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
89	مستشفى السلط يعاني من ابسط الخدمات وأصبح مكرهة صحية ويعاني من فوضى عارقة.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
90	هناك تنفيعات كثيرة من خلال تغير مسار الشارع من أجل استفادة بعض الأشخاص.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
91	الجامعات تعاني من تسللية من حيث تعين الرؤساء أو التعيينات داخل الجامعة.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
92	هل الابراج تؤثر على صحة المواطنين المحيطين فيها.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
93	لدينا أحواض مائية تغول عليها اللجوء القسري مثل حوض البقعة وحوض الزعتري، أين خطط وزارة المياه لمنع مثل هكذا اعتداء، ولذلك نحن نتعامل بسياسات خاطئة، وغير مؤسسية.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا
94	ما هي المشاريع التي استفادت منها وزارة المياه من المنح الناتجة عن مؤتمرات.	-	-	-	نضال الحياري	ذكر	لا

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب	الجنس	مراعية
95	انخفاض ايرادات الدولة في هذا العام ما دور الفريق الاقتصادي في موضوع الدين العام.	-	-	-	هايل عياش	ذكر	لا
96	المطالبة بإصدار الاعفاءات الطبية.	-	-	-	هايل عياش	ذكر	لا
97	ما المخاطر التي يمكن أن تواجه الحكومة في حال زيادة الاقتراض، والمطالبة بالإعفاءات الطبية.	-	-	-	وائل رزوق	ذكر	لا
98	دعم المؤسسات الحكومية من معدات في الهيئة بعد الانتخاب.	-	-	-	خالد ابو حسان	ذكر	لا
99	موضوع تدوير الموظفين بحاجة له مؤسساتنا لرفدها بالنواقص التي تحتاجها.	-	-	-	محمد الفايز	ذكر	لا
100	ما نعانيه في وزارتنا أن الوزير الذي يأتي ينسف قرارات الوزير الذي قبله.	-	-	-	محمد الفايز	ذكر	لا

2.8 الحركات الجسدية للبرلمانيين والبرلمانيات خلال اجتماعات اللجنة المالية

تميزت غالبية اجتماعات اللجنة المالية الـ 48 لمناقشة الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية، بالتنظيم والهدوء، حيث كان يفتتح الجلسة رئيس اللجنة النائب نمر السليحات ويطلب من الوزراء والمعنيين بشرح حول الموازنة الخاصة بوزارتهم او مؤسساتهم ثم يبدأ النقاش برفع الأيدي لمن يرغب من البرلمانيين والبرلمانيات بطرح مداخلة، باستثناء اجتماعات تخللها ارتفاع الأصوات والغضب احيانا منها مناقشة موازنة ديوان الخدمة المدنية حيث اتهم البرلمانيين والبرلمانيات، رئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر بعدم العدالة والنزاهة في التعيينات.

2.9 العلاقات بين البرلمانيين والبرلمانيات خلال اجتماعات اللجان

تميزت علاقة البرلمانيين والبرلمانيات داخل اجتماعات مناقشة الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية، باحترام البرلمانية الوحيدة من اعضاء اللجنة النائب ريما العموش وكذلك البرلمانيات الحضور للمناقشات بمنحهم الحق بالمناقشة مثلهن مثل غيرهن من البرلمانيين الحضور وكذلك تأييد بعض مداخلاتهم ومثال على ذلك اعتذار النائب

محمد السعودي عندما عقب على مداخلة للنائب وائل رزوق خلال مناقشة موازنة وزارة التربية والتعليم، على نقل معلمة من اربد الى عمان حيث قال السعودي :(ما بصير «هاي مره» ! حيث اعترضت الأمين العام لوزارة التربية والتعليم نجوى قبيلات وقالت : اعترض على وصف «مره» هاي معلمة وثانيا المعلم هما الذكر والانثى وعلية قال اعتذر لم اقصد التقليل من شأن المرأة !).

كذلك اعتذار النائب محمد السعودي بعد مداخلة له أمام هيئة مكافحة الفساد بأنه كان يتحدث المسؤول عن مسألته قال بالحرف: «على السبن»وقال اعتذر ولم اقصد الاساءة!

وسجل نائب نقطة نظام لدى رئيس اللجنة المالية : مطالبا بمنح البرلمانيين والبرلمانيات اولوية النقاش للموازنة على اعضاء اللجنة.

ولوحظ مساندة تركيز النائب ريما العموش على القضايا التي تخص قضايا المرأة منها مثلا سبيل مناقشة حماية فتاة الجامعة الأردنية مع وزارة التنمية الاجتماعية وقضية الغارمات والأطفال المتسولين.

وكذلك مساندة مداخلات النائب اسماء الرواحنة المتعلقة بالتحديات التي تواجه مجالس المحافظات والبلديات، كونها عضو مجلس محافظة وبلدي سابق وقضايا جيوب الفقر الذي تعاني منه مادبا وقضية الغارمات وتمكين النساء.

الباب الثالث: أداء البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات المشروعين تحت قبة البرلمان

3.1 الكلمات التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال المناقشات لقانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

يبين التقرير أن البرلمانيين والبرلمانيات تقدموا بـ (111) كلمة، حيث تقدموا البرلمانيون الرجال بواقع 96 كلمة بنسبة 86%، فيما تقدمت البرلمانيات السيدات بـ(15) كلمة بنسبة 14% من المجموع الكلي لعدد الكلمات التي قُدمت خلال مناقشات مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.

الشكل رقم (5): عدد الكلمات التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

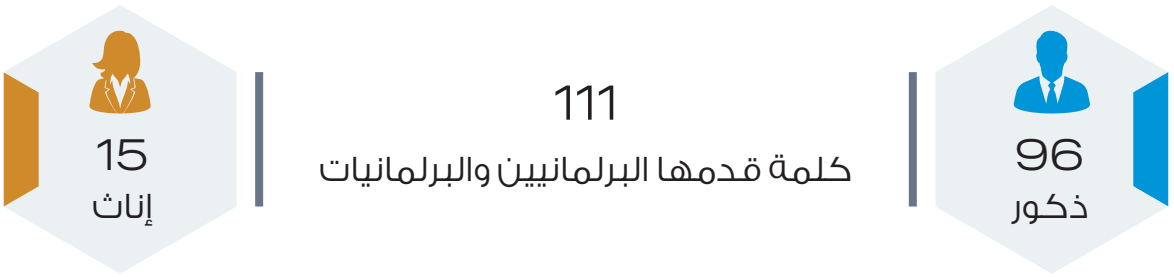

3.2 المحاور التي تحدث بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية تحت قبة البرلمان.

يكشف التقرير المحاور الرئيسية التي تضمنتها خطابات البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات مشروعي الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية، حيث قسّم فريق إعداد التقرير محاور الكلمات الى 8 محاور بحيث تركزت كلمات غالبية البرلمانيين والبرلمانيات حول محور الإصلاح الاقتصادي بنسبة 98%، تلاه محور التنمية والخدمات وبنسبة 97%، وتلاه الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد بنسبة 83%، فيما كان محور الشؤون الخارجية ومحور تعزيز دور الإعلام الاقل تركيزاً بنسبة 7%

الشكل رقم (6): المحاور التي تحدث بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

المحاور التي تحدث بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

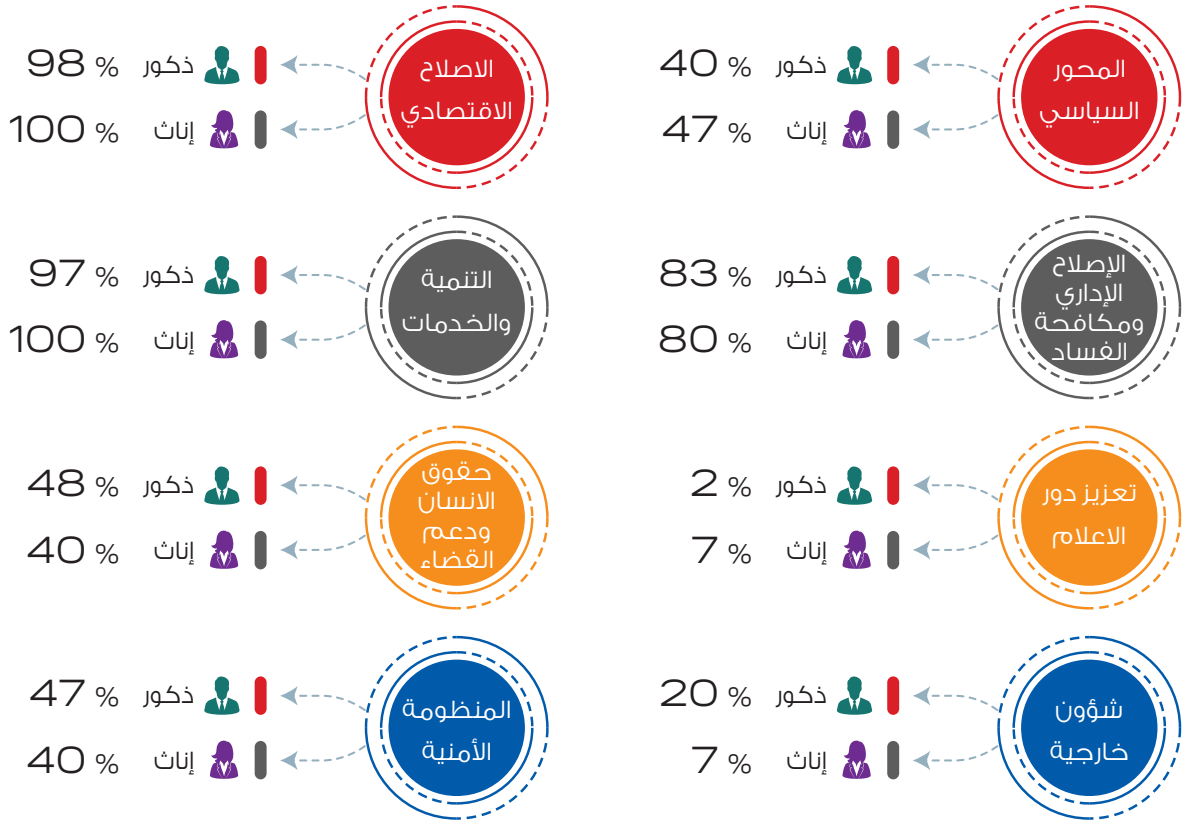

3.3 مراعاة البرلمانيين والبرلمانيات لقضايا النوع الاجتماعي في كلماتهم خلال مناقشات المشروعين تحت القبة.

يبين التقرير أن عدد البرلمانيين الذين راعوا النوع الاجتماعي خلال مناقشاتهم تحت قبة البرلمان 77 برلماني وبنسبة 80% من مجموع 96 تحدثوا خلال المناقشات، فيما بلغ عدد البرلمانيات الإناث اللاتي راعينَ قضايا النوع الاجتماعي خلال مناقشتهنَ لمشروعي القانونين تحت قبة البرلمان كُنَّ 12 برلمانيةً بنسبة 80% من مجموع البرلمانيات اللاتي تحدثنَّ خلال المناقشات من أصل 15 برلمانية.

الشكل رقم (7): مراعاة البرلمانيين والبرلمانيات لقضايا النوع الاجتماعي خلال مناقشات مشروعي الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

مراعاة البرلمانيين والبرلمانيات لقضايا النوع الاجتماعي خلال مناقشات مشروعي الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

77 برلماني راعوا قضايا النوع الاجتماعي في كلماتهم

12 برلمانية راعوا قضايا النوع الاجتماعي في كلماتهم

3.4 المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي التي قدمها البرلمانيون والبرلمانيات تحت قبة البرلمان

ويظهر الجدول التالي مجموعة من الأمثلة على المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية تحت قبة البرلمان.

الجدول رقم (7): مجموعة من الأمثلة على المداخلات المراعية للنوع الاجتماعي

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب
1	تعزيز التمكين النسوي في الاردن وايجاد مراكز لدعم وتدريب وتأهيل المرأة وتشغيلها	داعمة / حساسة	النسوي	المرأة	امال ضيف الله البشير
2	معالجة مشاكل قروض المرأه	داعمة / حساسة	المرأة	المرأة	حسين علي الحراسيس
3	تبني مبادرات الشباب ودعمها والتركيز على نشاطاتهم وتحفيزها من خلال وزارة الثقافة والشباب	داعمة / حساسة	الشباب	الشباب	سالم عبد الحميد الضمور
4	اقامة مشاريع صغيرة لدعم الشباب العاطلين عن العمل	داعمة / حساسة	الشباب	الشباب	غازي احمد البداوي
5	تحقيق العدالة وحماية ذوي الدخل المحدود	داعمة / حساسة	ذوي الدخل المحدود	العدالة	احمد جميل عشا
6	ايجاد حلول ناجعه لمشاكل الفقر والبطالة والمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها ابناء الرمثا ولواء بني كنانه	داعمة / حساسة	الفقر والبطالة	الفقر والبطالة	امال ضيف الله البشير

الرقم	نص المداخلة	مراعية	الكلمة المفتاحية	المحور	اسم النائب
7	اعادة النظر في ملف المتعثرين	غير داعمة / حساسة	المتعثرين	المتعثرين والغارمات	رهق محمد الزواهره
8	حل قضية المتعثرين والغارمات	داعمة / حساسة	المتعثرين والغارمات	المتعثرين والغارمات	فريد ثلجي حداد
9	تقديم برامج ذات طابع استثماري يخفف من حدة الفقر والبطالة	داعمة / غير حساسة	البطالة والفقر	الفقر والبطالة	محمد تيسير بني ياسين
10	الاهتمام بشكل مناسب في ابناء وعائلات الشهداء وتوظيفهم وتحسين ضروفهم المعيشية	داعمة / حساسة	عائلات الشهداء	الأسرة	علي مد الله الطراونه

3.5 التوصيات التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال المناقشات تحت قبة البرلمان.

يبين التقرير ان مجموع التوصيات التي تقدم بها البرلمانيون والبرلمانيات بلغت 1559 توصية، منها 839 توصية وطنية، بينما بلغ عدد التوصيات المناطقية 720 توصية، بحيث قدم البرلمانيون الرجال ما نسبته 91% من التوصيات الوطنية بواقع 765 توصية، فيما قدمت البرلمانيات السيدات 74 توصية وطنية بنسبة 9% من المجموع الكلي لعدد التوصيات الوطنية.

الشكل رقم (8): عدد التوصيات الوطنية التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية.

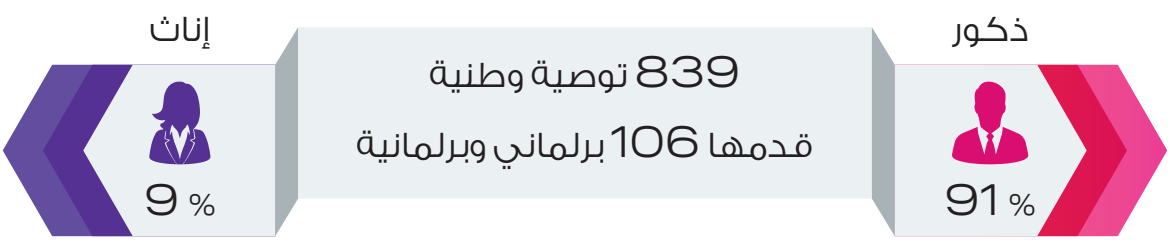

ومن حيث التوصيات المناطقية التي تقدم بها البرلمانيون الرجال فقد بلغت 593 توصية بنسبة 82%، فيما تقدمت البرلمانيات ب 127 توصية مناطقية بنسبة 18% من المجموع الكلي لعدد التوصيات المناطقية.

الشكل رقم (9): عدد التوصيات المناطقية التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية.

عدد التوصيات المناطقية التي تقدم بها البرلمانيين والبرلمانيات خلال مناقشات الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

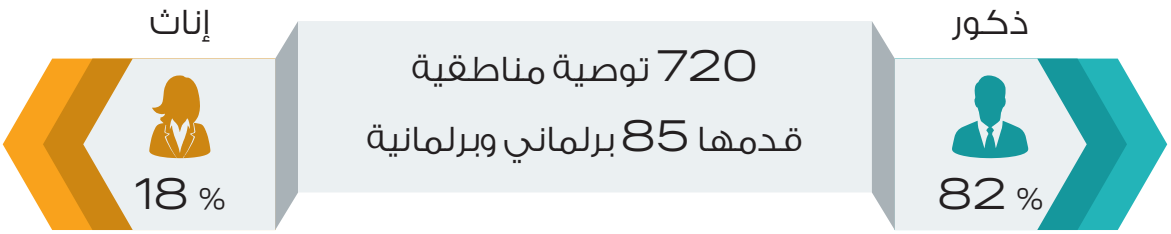

3.6 السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

أولا: ومن ناحية السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة، فقد كشف التقرير أن 56% من البرلمانيين والبرلمانيات صوتوا مع إقرار قانون الموازنة العامة، فيما لم يصوت ما نسبته 35% من البرلمانيين والبرلمانيات مع إقرار قانون الموازنة العامة، فيما تغيب 9% من البرلمانيين والبرلمانيات عن التصويت.

وأظهر التقرير طبيعة السلوك التصويتي للنواب على قانون الموازنة العامة، بحسب الجنس، حيث صوت بـ(نعم) لصالح اقرار الموازنة 72 برلماني بواقع 64 رجل وبنسبة 89%، في حين صوتت البرلمانيات السيدات بنسبة 11% وبواقع 8 سيدات.وبنفس الإطار صوت (ضد) اقرار الموازنة 45 برلماني بواقع 38 رجل وبنسبة 84% في حين صوت البرلمانيات السيدات بنسبة 16% وبواقع 7 سيدات، ومن الجدير ذكره أن 47% من البرلمانيات صوتنَّ ضد اقرار قانون الموازنة العامة.

الشكل رقم (10): السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة.

السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة

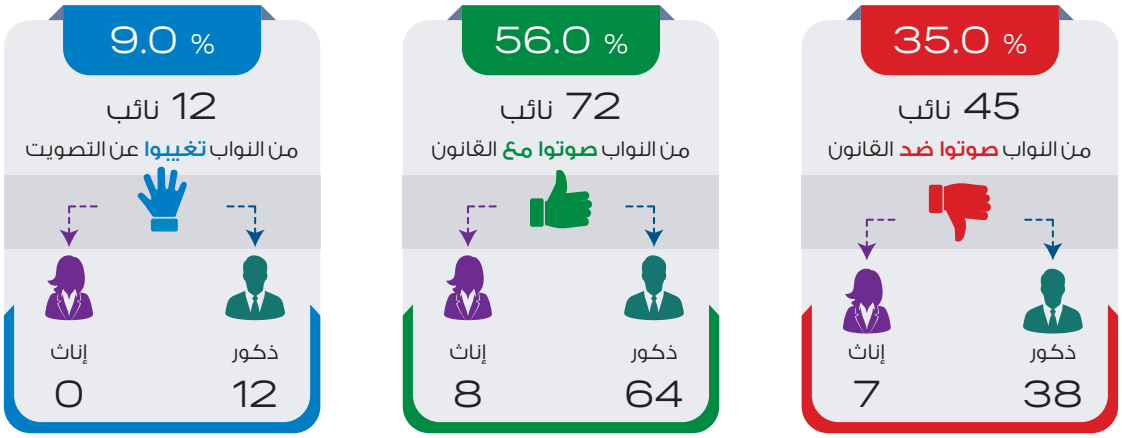

ملاحظة: لم يتم احتساب رئيس المجلس في هذه النتائج.

ومن حيث السلوك التصويتي على قانون موازنات الوحدات الحكومية تبين أن 54% من البرلمانيين والبرلمانيات صوتوا مع إقرار قانون موازنات الوحدات الحكومية، فيما لم يصوت 37% من البرلمانيين والبرلمانيات مع إقرار قانون موازنات الوحدات الحكومية، فيما تغيب 9% من البرلمانيين والبرلمانيات عن التصويت، يذكر بأنه لم يتم احتساب رئيس المجلس في عملية التصويت.

بالنسبة للتصويت على موازنة الوحدات الحكومية، بحسب الجنس، فقد صوت بـ(نعم) لصالح اقرارها 69 برلمانياً وبرلمانيةً منهم 60 رجل وبنسبة 87% و9 سيدات وبنسبة 13%. بنفس الإطار فقد صوت (ضد) اقرار موازنة الوحدات الحكومية 48 برلمانياً وبرلمانيةً منهم 42 رجل بنسبة 88% و6 سيدات بنسبة 12%، ومن الجدير ذكره أن 40% من البرلمانيات لم يصوتنَّ مع اقرار قانون الموازنة.

الشكل رقم (11): السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.

السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة

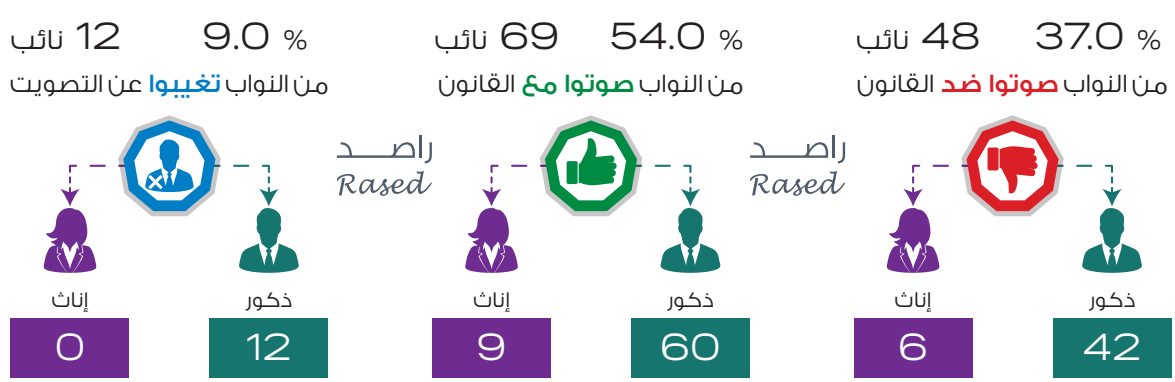

ملاحظة: لم يتم احتساب رئيس المجلس في هذه النتائج.

ثانياً: بحسب السلوك التصويتي لقانون الموازنة العامة حسب الدوائر الانتخابية فقد أظهر التقرير أن البرلمانيين والبرلمانيات عن دوائر عمان الرابعة واربد الأولى وبدو الشمال صوتوا بنسبة 100% مع إقرار قانون الموازنة العامة، تلتها دوائر اربد الثانية ومادبا ومعان حيث صوت 80% منهم مع إقرار قانون الموازنة العامة، فيما كان برلمانيين وبرلمانيات دائرة عمان الأولى الأعلى رفضاً للقانون وبنسبة 67%، ولم يصوت 64% من برلمانيين وبرلمانيات دائرة الكرك على قانون الموازنة العامة.

الجدول رقم (8): السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة، بحسب الدو ائر الانتخابية.

الدائرة الانتخابية	السلوك التصويتي / موازنة عامة	انثى	ذكر
اربد الأولى	مع	0%	100%
اربد الثالثة	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
اربد الثانية	غياب	0%	100%
	مع	25%	75%
اربد الرابعة	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
البلقاء	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	25%	75%
الزرقاء الأولى	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
الزرقاء الثانية	مع	33%	67%
	ضد	0%	100%
الطفيلة	غياب	0%	100%
	مع	50%	50%
	ضد	0%	100%

الدائرة الانتخابية	السلوك التصويتي / موازنة عامة	انثى	ذكر
العقبة	غياب	0%	100%
	مع	100%	0%
	ضد	0%	100%
الكرك	مع	0%	100%
	ضد	14%	86%
المفرق	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	33%	67%
بدو الجنوب	غياب	0%	100%
	مع	50%	50%
بدو الشمال	مع	25%	75%
بدو الوسط	مع	33%	67%
	ضد	0%	100%
جرش	مع	0%	100%
	ضد	33%	67%
عجلون	مع	0%	100%
	ضد	33%	67%
عمان الأولى	مع	0%	100%
	ضد	25%	75%
عمان الثالثة	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%

الدائرة الانتخابية	السلوك التصويتي / موازنة عامة	انثى	ذكر
عمان الثانية	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
عمان الخامسة	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
عمان الرابعة	مع	0%	100%
مادبا	مع	25%	75%
	ضد	0%	100%
معان	مع	0%	100%
	ضد	100%	0%

وبحسب السلوك التصويتي على قانون موازنات الوحدات الحكومية فقد بين التقرير أن كافة برلمانيين وبرلمانيات دائرة عجلون لم يصوتوا مع إقرار القانون، بينما صوت كافة برلمانيين وبرلمانيات دائرة عمان الرابعة وبنسبة 100% مع إقرار القانون، وصوت 80% من برلمانيين وبرلمانيات دوائر اربد الأولى واربد الثانية ومادبا ومعان مع إقرار قانون موازنات الوحدات الحكومية.

الجدول رقم (9): طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية، بحسب الدو ائر الانتخابية.

الدائرة الانتخابية	السلوك التصويتي / وحدات حكومية	انثى	ذكر
اربد الأولى	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
اربد الثالثة	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
اربد الثانية	غياب	0%	100%
	مع	25%	75%

الدائرة الانتخابية	السلوك التصويتي / وحدات حكومية	انثى	ذكر
اربد الرابعة	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
البلقاء	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	33%	67%
الزرقاء الأولى	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
الزرقاء الثانية	مع	33%	67%
	ضد	0%	100%
الطفيلة	غياب	0%	100%
	مع	50%	50%
	ضد	0%	100%
العقبة	غياب	0%	100%
	مع	100%	0%
	ضد	0%	100%
الكرك	مع	0%	100%
	ضد	17%	83%
المفرق	غياب	0%	100%
	مع	50%	50%
	ضد	0%	100%
بدو الجنوب	غياب	0%	100%
	مع	50%	50%

الدائرة الانتخابية	السلوك التصويتي / وحدات حكومية	انثى	ذكر
بدو الشمال	مع	33%	67%
	ضد	0%	100%
بدو الوسط	مع	100%	0%
	ضد	0%	100%
جرش	مع	0%	100%
	ضد	33%	67%
عجلون	ضد	20%	80%
عمان الأولى	مع	0%	100%
	ضد	25%	75%
عمان الثالثة	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
عمان الثانية	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
عمان الخامسة	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%
عمان الرابعة	مع	0%	100%
مادبا	مع	25%	75%
	ضد	0%	100%
معان	مع	0%	100%
	ضد	100%	0%

ثالثاً: أظهر التقرير طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة بحسب الفئات العمرية، ففي الفئة العمرية 39 30- عاماً كان السلوك التصويتي للبرلمانيات هو الأعلى نسبةً بالتصويت لإقرار الموازنة العامة بنسبة 50% من اجمالي عدد الأصوات المؤيدة لإقرار قانون الموازنة العامة ضمن هذه الفئة، بينما كان السلوك التصويتي في الفئة العمرية 50 – 59 هو الأعلى نسبةً بالتصويت ضد اقرار قانون الموازنة العامة بنسبة 13%.

الجدول رقم (10): طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة، بحسب الفئات العمرية.

الفئة العمرية	السلوك التصويتي / موازنة عامة	انثى	ذكر
39-30	مع	50%	50%
	ضد	38%	62%
49-40	غياب	0%	100%
	مع	19%	81%
	ضد	12%	88%
59-50	غياب	0%	100%
	مع	6%	94%
	ضد	13%	87%
60 فأكثر	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%

وبالنسبة الى طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية بحسب الفئات العمرية فقد تبين أن في الفئة العمرية 39 30- عاماً كان السلوك التصويتي للبرلمانيات هو الأعلى نسبةً بالتصويت لإقرار الموازنة العامة بنسبة 57% من اجمالي عدد الأصوات المؤيدة لإقرار قانون الموازنة ضمن هذه الفئة، بينما كان السلوك التصويتي للبرلمانيات في الفئة العمرية 40 - 49 هو الأعلى نسبةً بالتصويت ضد اقرار قانون الموازنة العامة بنسبة 12%.

الجدول رقم (11): طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية، بحسب الفئات العمرية.

الفئة العمرية	السلوك التصويتي / وحدات حكومية	انثى	ذكر
39-30	مع	57%	43%
	ضد	29%	71%
49-40	غياب	0%	100%
	مع	19%	81%
	ضد	12%	88%
59-50	غياب	0%	100%
	مع	7%	93%
	ضد	11%	89%
60 فأكثر	غياب	0%	100%
	مع	0%	100%
	ضد	0%	100%

رابعاً: أظهر التقرير طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات حسب الكتل البرلمانية في التصويت على مشروع قانون الموازنة العام، فكانت البرلمانيات في كتلة المسيرة الأعلى تصويتاً لإقرار قانون الموازنة بنسبة 9% من اجمالي عدد الأصوات المؤيدة لإقرار قانون الموازنة ضمن أعضاء هذه الكتلة، فيما كانت برلمانيات كتلة العدالة الأعلى تصويتاً ضد إقرار قانون الموازنة العامة بنسبة 5%.

الجدول رقم (12): طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون الموازنة العامة، بحسب الكتلة البرلمانية .

الكتلة	السلوك التصويتي / موازنة عامة	اناث	ذكر
الشعب	غياب	0%	7%
	مع	7%	50%
	ضد	7%	29%
العدالة	غياب	0%	10%
	مع	0%	70%
	ضد	5%	15%
العزم	غياب	0%	20%
	مع	13%	54%
	ضد	13%	0%
القرار	غياب	0%	4%
	مع	9%	65%
	ضد	0%	22%
المستقبل	غياب	0%	10%
	مع	4%	43%
	ضد	3%	40%
المسيرة	غياب	0%	12%
	مع	13%	31%
	ضد	13%	31%
مستقل	مع	0%	18%
	ضد	0%	82%

ومن ناحية طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية حسب الكتل البرلمانية، فكانت البرلمانيات اعضاء كتلة العزم الأعلى تصويتاً لإقرار قانون موازنة الوحدات الحكومية بنسبة 20% من اجمالي عدد الأصوات المؤيدة لإقرار قانون الموازنة ضمن أعضاء هذه الكتلة، فيما كانت برلمانيات كتلة العدالة الأعلى تصويتاً ضد إقرار قانون موازنة الوحدات الحكومية بنسبة 5%.

الجدول رقم (13): طبيعة السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على مشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية، بحسب الكتلة البرلمانية.

الكتلة	السلوك التصويتي / وحدات حكومية	اناث	ذكور
الشعب	غياب	0%	7%
	مع	7%	50%
	ضد	7%	29%
العدالة	غياب	0%	10%
	مع	0%	65%
	ضد	5%	20%
العزم	غياب	0%	20%
	مع	20%	40%
	ضد	7%	13%
القرار	غياب	0%	4%
	مع	9%	57%
	ضد	0%	30%
المستقبل	غياب	0%	10%
	مع	3%	47%
	ضد	3%	37%
المسيرة	غياب	0%	13%
	مع	13%	31%
	ضد	13%	31%
مستقل	مع	0%	18%
	ضد	0%	82%

عمـل هذا التقـرير على توثيـق وقيـاس أداء أعضـاء مجلس النـواب الأردني التاسع عشر خلال فتـرة المنـاقشات والتصـويت على كل من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢١ من منظور النوع الاجتماعي

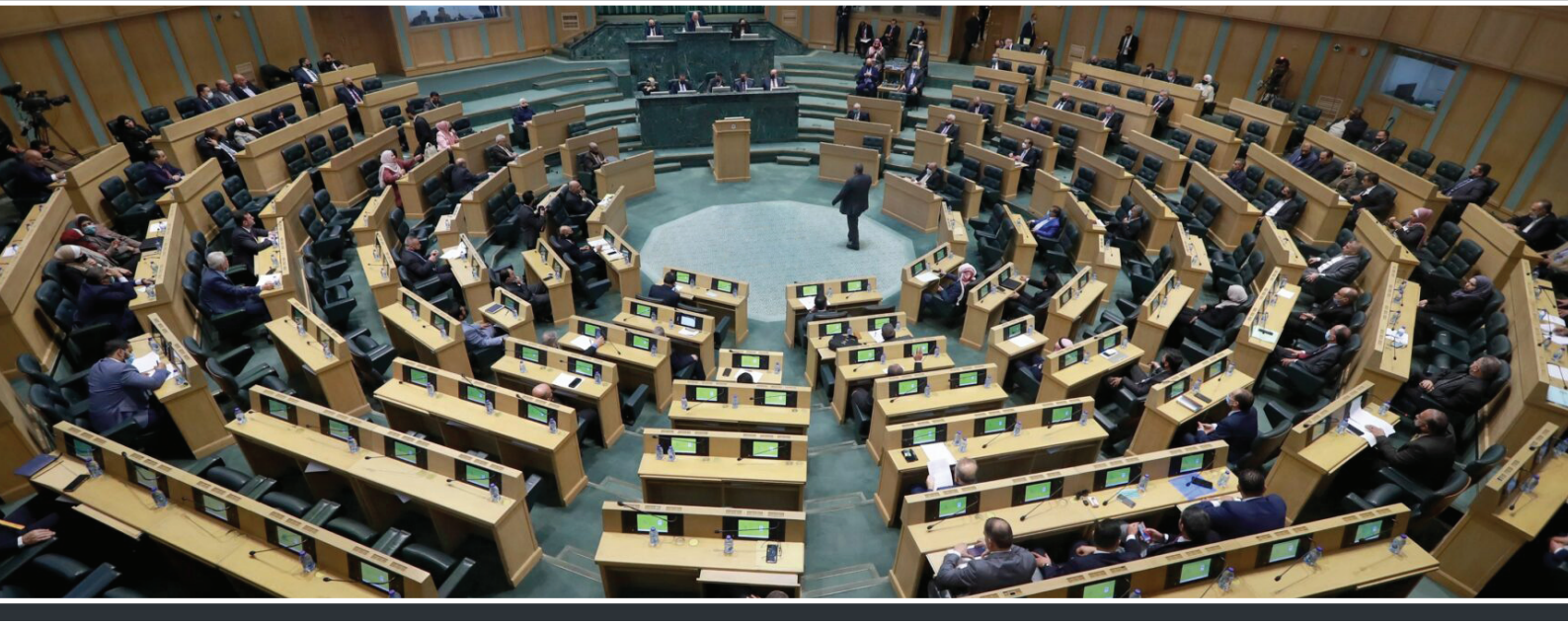

تم تطوير هذه الدراسة بدعم من الشعب الأمريكي من خلال منحة مقدمة لمركز الحياة – راصد من برنامج USAID تكامل المنفذ من IREX والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ويعتبر هذا المحتوى من مركز الحياة – راصد ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أو آراء الحكومة الأمريكية.

مركز الحياة - راصد Al-Hayat Center - RASED

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.rasedjo.com
info@hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
@AlHayatCenterRased
Hayat-Rased
@Rased_Jo